2005-314-0001a-2

"النهار"
الاثنين ١٤ آذار ٢٠٠٥

قضايا النهار

... "إنتفاضة العدالة" لا تستطيع الإنتظار

نزار صاغية

منذ عقود، غيّب مفهوم المسؤولية في نواح عدة في لبنان ومعه طبعاً العدالة. ومن اللافت ان ذلك برز بدرجة أقوى في فترة ما بعد الحرب، منه خلالها، وايضاً في خطاب المعارضة والنخب وعامة الناس بقدر ما برز في اجراءات السلطة والقوانين، لاسباب عدة أبرزها تغليب العصبية على العدالة. وقد أدى ذلك غالباً الى عدّ معاقبة الجريمة أخطر من الجريمة نفسها، والى شيوع المقايضة "الطائفية" في العفو سواء اتصل الامر بجرائم حرب أم بجرائم فساد. وقد برز النزوع الى ذلك اخيراً بشكل غير مسبوق في خطاب الرئيس عمر كرامي في أحد مساجد طرابلس والآيل الى العفو عن المحكومين في ملف جرائم الضنية! كرد على خطاب المعارضة الآيل الى العفو عن السيد سمير جعجع بحجة المساواة بين امراء الحرب، في معزل عن مدى أحقيته.

ومن هذا المنظار، أحدثت جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري انعطافاً بارزاً. فقد تولّد عنها اضطراب عام هائل اساسه مزيج من مشاعر الأسى والغضب والخوف والشعور بالذنب، وعنوانه الابرز: الحقيقة والمسؤولية. وقد بلغ مدى الاضطراب حداً وصفه البعض بـ"اسمنت" الوحدة الوطنية. وبفعل ذلك، انقلب الخطاب العام رأساً على عقب، مما أوحى بأن القانون استعاد وظيفته الاساسية كسلاح ضد المخاطر التي تتهدّد المجتمع! والى ذلك، برز سؤال آخر: "هل أنصف اللبنانيون رفيق الحريري في حياته؟" وهو سؤال يخاطب بامتياز مشاعر العدالة لدى الناس كافة.

والواقع ان ثمة اتجاهين للاضطراب الحاصل:

الاول – وهو ربما الاتجاه الغالب – يؤول الى صهر الاضطراب في "يقين" الانتماء العصبي او القومي، بحيث ينظر الى الجريمة اولاً على أنها اقصاء لـ"قائد" لبناني سني اضعافاً للبنان او للسنّة، الامر الذي يعزز مشاعر الرفض للآخر "المعتدي" دون أي مراجعة ذاتية. علماً أن جاذبية هذا الاتجاه تزداد بقدر ما يقوى الاعتقاد بتورّط النظام السوري في الجريمة، بفعل توق اللبنانيين الى التحرر من سطوته.

والثاني – وهو اتجاه على تزايد مطرد – ومؤداه تغليب الطابع الضميري للاضطراب، بما يشبه مراجعة ذاتية مجتمعية او انتفاضة ضد نظام اللامسؤولية. وهو اتجاه يتعاظم مع بروز جوانب مأسوية مدنية صرف للجريمة كحالتي زاهي أبو رجيلي وعبد الحميد الغلاييني، مما يعيد الى الاذهان جرائم طائرة كوتونو وقتل القضاة الاربعة في صيدا وربما الفساد والحرب الخ... كما أنه يبلغ مداه مع اكتشاف اللبنانيين بأن قضاء "بلدهم" غير محصن او مؤهل للكشف عن الجناة!

واذ يؤول كلا التوجهين الى المطالبة بكشف الجناة، فانهما يختلفان جذرياً في المنطلقات وايضاً في التبعات الاجتماعية وخصوصاً في هذه المرحلة الحاسمة التي ربما يكتب لها أن تكون تأسيسية للبنان الجديد. وهذا الامر يجعل الاضطراب مفتوحاً على احتمالات عدة ويستدعي اذاً حكمة كبيرة في التعامل معه، علماً ان الحكمة المطلوبة تخص في الدرجة الاولى الاصوات المعترضة – ومنها اصوات المعارضة – طالما ان آذان الناس أمست بفعل انهيار الثقة بالحكم أكثر إصغاء لها.

وأبرز الشواهد على الاصوات المؤيدة للتوجه الاول – أي للتركيز على فعل التعرض لقائد اضعافاً للجماعة دون أي مراجعة ذاتية – بيان المطارنة الموارنة الصادر في ١٦/ ٢/ ٢٠٠٥ والذي جاء فيه حرفياً الآتي:

"ان اغتيال رفيق الحريري والذي جاء بعد الاغتيالات الكثيرة التي أودت بحياة الكثير من قادة الرأي في لبنان، ومن بينهم رئيسا جمهورية ورئيس وزارة، يدل على خطة انتهجها النظام الديكتاتوري الذي تعوّد قطع رؤوس قادة الرأي في كل بلد يستهدفه فيستساغ قمعه واستعباده".

وهذا البيان انما يقتبس مقولة شهيرة لأرسطو مفادها ان الديكتاتور يتصرف كالمزارع الذي يقص كل سنبلة تتجاوز سنابل الحقل. وله مغزيان: الاول الاعراب عن يقين بشأن هوية الجاني (الآخر) قبل أي تحقيق طالما أن النظام الديكتاتوري معروف! والثاني التركيز على طاقة القائد وقدرته في مجابهة الاستبداد بحيث يشكل اقصاؤه بطريقة الاغتيال او ضمناً بأي طريقة اخرى اضعافاً للذين يقودهم وتهديداً لحريتهم. والواقع ان هذا الامر ينسجم مع مواقف بكركي والمطارنة المتكررة لجهة الربط بين الافراج عن السيد سمير جعجع وطمأنينة المسيحيين، بمعنى أنه يعكس هاجسها الدائم بربط قوة المجموعات وحريتها بقادتها. وما يؤكد ذلك خلوّ البيان من اي اشارة الى نظام اللامسؤولية السائد او الى دور العدالة والمؤسسات في مجابهة القمع والاستبداد.

وقد بدت غلبة هذا التوجه أكثر وضوحاً في تصريحات بعض رموز المعارضة الآيلة الى الجمع بين مقتل الحريري ونفي عون او سجن جعجع طالما ان هذه الامور كافة أدت الى اقصاء قادة "معترضين" عن الساحة السياسية اللبنانية. وتالياً ذهب هؤلاء أبعد مما ذهب اليه بيان المطارنة في منطق "الزعامة" بحيث جمعوا صراحة بين جرائم الاغتيال ضد قادة والمحاكمات التي انتهت بأحكام قضائية تدين قادة آخرين لارتكابهم جرائم. وهذه المقاربة ساوت بين تهميش القادة سواء كان القائد المعني ضحية جريمة أم مسؤولاً عن جرم معين وسمحت تالياً للمعارضة بالقفز من المطالبة الصاخبة بالعفو عن أحد القادة الى الاصرار نفسه بالمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن قتل الرئيس الحريري دون أي ارتباك. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في مسيرة اسبوع الرئيس الحريري في مشهد الصور والاعلام التي رفعها أنصار القادة، قبلما يطلب رفع العلم اللبناني وحده احتراماً لمشاعر الناس ممن هالتهم صور "متحاربي الامس" في موكب موحّد يطالب بالكشف عن جناة!

والواقع ان اصحاب هذه المقاربة انما يسهون عن أمور عدة:

الاول ان فرض الهيمنة السورية على لبنان لم يتحقق فقط بواسطة اقصاء القادة المعترضين، انما ايضاً بواسطة الشراكة مع "القادة الموالين" ممن تولوا تأطير جماعاتهم وربما اختزالها في أشخاصهم تمهيداً لتجييرها كقوى داعمة. بل أنه من البيّن ان النظام لم يتوان عن صنع قادة او نفخ آخرين تحقيقاً لذلك. والدليل الساطع على ذلك هو ان قانون العفو اعتمد المقاربة المذكورة نفسها حين استثنى من العفو جرائم الاغتيال ضد القادة الدينيين او السياسيين بعدما رأى ان الجرائم المذكورة تشكّل مساساً برموز وطنية وتالياً جرائم لا تغتفر (عن هذا الامر يراجع مقالنا، قانون العفو يؤسس دولة الهيبة، "النهار"، ١/ ١٢/ ٢٠٠٠) وايضاً حين عدّ الوفاق الوطني متحققاً بتوافق القادة في ما بينهم في معزل عن الناس. وعليه، من البين أن الحريات خسرت في لبنان ليس فقط بنتيجة اقصاء القادة انما ايضاً بنتيجة كبر أحجام بعضهم الى درجة استتباع الناس على نحو يتنافى ايضاً مع شروط الديموقراطية، وفقاً لمقولة اخرى لأرسطو لا تقل شهرة عن الاولى.

والثاني ان المقاربة المذكورة تساهم في تكريس حكم القادة (الطائفيين في غالبهم) او الكاريسما في دولة الغد وتبعاً لذلك في تغليب العصبية على العدالة مجدداً مما يشكل بالضرورة في ظروف اخرى عامل ظلم وانقسام. وأخطر انعكاسات هذا الامر تطييف الضحية ولاسيما في حال المساس بأحد القادة او المحسوبين عليهم، مما قد يؤدي الى نشوء ردود فعل معادية للجماعات الاخرى ويحول في الوقت نفسه دون نشوء ارادة عامة باحقاق الحق، وذلك على نحو يناقض المناخ العام الذي تجلى في أبهى صوره في تظاهرة التشييع الآيلة الى مراجعة الذات وتوجيه الطاقات نحو التضامن كرد فعل على الشعور بالخسارة الوطنية الكبرى. كما ان من نتائج ذلك الممكنة، تطييف المسؤولية مما يؤول الى انشاء قوى تدافع غريزياً عن المرتكبين او المتهمين بأفعال معينة اياً تكن وحشيتها بحيث تصبح محاسبة البعض – أياً كان ذنبهم – أمراً مستعصياً لما يسبّبه من نقمة طائفية.

والثالث ان مجابهة استبداد النظام السوري يفترض تجنب العصبية قدر الممكن. فالى جانب ما تمليه مشاعر القربى والوفاء بين الشعبين اللبناني والسوري، فان استدعاء أي من العصبيات يؤدي الى عواقب وخيمة اخطرها الاعتداء على الابرياء كالعمال السوريين كما يصطدم بالضرورة بمشاعر العصبية او القومية المضادة لدى الطرف الآخر. وهذا ما يحدث مثلاً اذا تذرع النظام السوري بتحامل المجتمع الدولي ضده في ظل نظام يغض الطرف عن فظائع اسرائيل. وهذا ما يرجّع صدى

مقولة "صيف وشتاء تحت سقف واحد" او مقولة "مبدأ المساواة بين الجناة بمعزل عن حقوق الضحايا"، علماً أن دفوعاً مماثلة تلقى دون ريب آذاناً عدة في العالم العربي (وربما لدى بعض اللبنانيين) وهي قابلة للاستفحال في حال التدويل وفي ظل تنامي مشاعر الظلم ضد العرب او تكاثر التهم والخطب والعقوبات ضد سوريا. وقد برز شيء من هذا القبيل في خطاب الرئيس بشار الاسد في ٥/ ٣/ ٢٠٠٥ حين أثار مفهوم "الانتقائية" وايضاً في التظاهرات المؤيدة له وخصوصاً في سوريا.

ومن هنا أهمية الاصوات الآيلة الى تغليب البعد الضميري للاضطراب الحاصل – وهذا هو التوجه الثاني – على نحو يعيد الاعتبار لمفاهيم المسؤولية والعدالة في دولة الغد بما يشبه "انتفاضة العدالة" كجزء لا يتجزأ من "انتفاضة الاستقلال". ولهذا الاضطراب طبعاً انعكاسات ليس فقط على صعيد العلاقات الخارجية انما بالاخص – وأولاً – على صعيد الاصلاح الداخلي ولاسيما لجهة تكريس العدالة في مواجهة عوامل اللامسؤولية كافة ومنها التطييف وكبر أحجام القادة. وما يساهم في ذلك الابعاد المأسوية الانسانية للجريمة كما سبق بيانه. ولعل أبرز من نادى بهذا التوجه النائب بهية الحريري خلال جلسة مناقشة اغتيال رفيق الحريري في البرلمان حين دعت الناس كلهم للمشاركة في مسيرة الآلام في ١٣ نيسان المقبل احتفاء بالذكرى الثلاثين لبدء الحرب اللبنانية (وهو ربما عمر اللامسؤولية). وبالطبع لا ينتقص هذا التوجه من مقام الرئيس رفيق الحريري طالما ان العدالة تعني اولاً ايفاءه حقه في ضوء منجزاته وطاقاته دون الجمع جزافاً بينه وبين قادة آخرين.

ولا يرد على ذلك بأن الاولوية هي للاستقلال فيما تحتمل مطالب العدالة الانتظار. فالعدالة هي بالنسبة الى المجتمعات المركبة كلبنان شرط ليس فقط لاستمراريتها انما ايضاً لتكوينها. هذا فضلاً عن ان فصل الانتفاضة الحالية عن العدالة يعني فصلها عن شعلتها الاساسية الآيلة الى كشف الجناة. وهذا ما يملي اعطاءها عنواناً مزدوجاً، بحيث تضاف المساواة الى الحرية، والعدالة الى الاستقلال وسيادة المواطن الى سيادة الوطن تماماً كما جرى ابان الثورات التأسيسية الكبرى.

كما لا يردّ على ذلك ان مطالب المساءلة او العدالة تجفل بعض القادة، ممن يتحمّلون وزر جرائم دموية او جرائم فساد، او يقلل من نفوذهم، مما قد يضعف الطابع الجامع للانتفاضة وتالياً احتمالات الاستقلال. ولاسيما ان النظام غالباً ما استخدم هذه الخطايا كباب لاقصاء قادة او ابتزازهم كما حصل مع محاكمة سمير جعجع او مع ملاحقة بعض أتباع جنبلاط بعد انضمامه الى المعارضة.

فهذا القول يناقض المنطق والمصلحة، لاسباب عدة أبرزها:

اولاً، ان خشية استخدام الخطايا كوسيلة ابتزاز هي في غير محلها في هذا الصدد طالما أنها تناقض حكماً مشروع العدالة المطلوب.

وثانياً، ان الناس – وهم مستقلون في غالبيتهم – شركاء اساسيون في الانتفاضة. وتالياً هنالك مصلحة للقادة في احترام حظوظ الناس مستقبلاً وتالياً الالتزام بمشروع عدالة بقدر ما لهؤلاء من مصلحة في مراعاة القادة في ماضيهم، الامر الذي يستتبع تنازلات متبادلة في مسيرات الاستقلال. وهذا ما عبر عنه بأية حال الايعاز برفع العلم اللبناني وحده وايضاً كلام السيد وليد جنبلاط في ٣/ ٣/ ٢٠٠٥ في برنامج "كلام الناس" لجهة دور الشباب الطليعي وحقهم في تسلم زمام دولة الغد.

وما يزيد هذا المشروع ضرورة هو ان استقلال لبنان يعني اولاً تحرره من اي وصاية او حكم خارجي، الامر الذي يفرض التزاماً عاماً بالاحتكام الى العدالة – ولاسيما في علاقة القادة في ما بينهم – كشرط للتعايش.

وثالثاً أن تحرر القادة من خطايا الماضي – وغالبيتهم تستشعر ضرورة في تحقق ذلك ومصلحة – لا يتم بواسطة طمس الحقائق التي قد تظهر في أي لحظة، ولا بقوانين عفو ظالمة تتنكر للضحايا، انما بغفران الناس الذي تزيد احتمالاته بقدر ما تشغلهم حظوظ المستقبل عن الماضي وبقدر ما يؤكد القادة قولاً وفعلاً التزامهم بمستلزمات هذه الحظوظ. ولعل خير من عبر عن ذلك الكاتب الفرنسي فيكتور هيغو غداة احدى ثورات القرن التاسع عشر حين شرط العفو العام بتبني جرعة استثنائية من الاصلاحات ذات الطابع القيمي – وبالتزامن – على نحو يعوض بفعل "وثبة العدالة" عن فظاعات الامس. ومن هنا تظهر بجلاء مصلحة القادة في تبني "مشروع عدالة" كطريق للتحرر من الخطايا. وهذا ما تجلى الى حد ما في أقوال السيد جنبلاط في الحديث المذكور حين اقر بـ"تاريخه..." وبخطاياه في سياق حديثه عن لبنان الجديد.